كتاب التنقيح في مسئلة التصحيح .
تأليف
الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .

تقديم
الشيخ سمير القاضي
مركز الخدمات والأبحاث الثقافية

بسم الله الرحمٰن الرحيم .

الحمد لله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد وسلم . وبعد فإن الله تبارك وتعالى افترض علينا طاعة نبيه ﷺ وخص هذه الأمة المحمدية بعدول ثقات ينقلون أمر نبيها ﷺ ونهيه وفعله وهديه ثقة عن ثقة وعدلاً عن عدل ، وجعل فيهم حفاظاً جهابذة يميزون الثابت من الموضوع والصحيح من المفترى ، يذبون عن دين الله تعالى كذب الملحدين وتحريف الغالين ، فبينوا بالقواعد التي استنبطوها والأحكام التي استخرجوها ما صح من الحديث وما لم يصح ، وأجابوا في ذلك عن أسئلة مشكلة وأملوا أمالي كثيرة وصنفوا في مصطلح الحديث وأصوله ومتونه وأنواعه كتباً سارت بذكرها الركبان .

ومن هذه الكتب كتاب « علوم الحديث » المشهور بمقدمة ابن الصلاح لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرَزوري المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة ، جمع فيه مؤلفه ما تفرق في كتب كثيرة قبله وذكر فيه خمسة وستين نوعاً وأملاه شيئاً بعد شيء فاشتهر لكثرة جمعه وتحريره وانتشر

من التصحيح لذاته وهؤلاء مجوزون التصحيح لغيره وابن الصلاح لا يمنع ذلك .

وقد وقع السؤال عن حديثٍ وهو « طلب العلم فريضة على كل مسلم » فأجاب النووي في فتاويه بضعفه وخالفه تلميذه المِزي فحكم بحسنه لتعدد طرقه[1] ثم اني وقفت له على خمسين طريقاً فحكمت بصحته لكن من القسم الثاني وهو الصحيح لغيره ولم يقع لي أني حكمت بصحة حديث لم أسبق إلى تصحيحه سواء لا لذاته ولا لغيره . والله تعالى أعلم . وصلى الله على سيدنا محمد وسلم .



(١) راجع سنن ابن ماجة ٨١/١ ، مصباح الزجاجة ٧٤/١ ، المقاصد الحسنة ص/ ٤٤٠ ، كشف الخفاء ٤٣/٢ ، جامع بيان العلم ٧/١ ، ١٣ ، المغني عن الأسفار ٢٢/١ ، اللآلىء ١٩٣/١ ، ٢٠٩ ، مجمع الزوائد ١١٩/١ ، تنزيه الشريعة ٢٥٨/١ ، التمييز ص/٩٩ ، الفوائد للشوكاني ٢٧٢ ، اسنى المطالب ٨٥٩ ، وجواب النووي : انه ضعيف أي سنداً وان كان صحيحاً أي معنى . سنن ابن ماجة . وراجع معرفة التذكرة ص/١٦٥ ، والمجروحين ١٤١/١ ، والكامل ١٨٣/١ ، واللسان ١٣٢/١ .

صيته وذاع أمره وصار عمدة في هذا الفن لمن جاء بعده ، فنظمه الحافظ العراقي ونكت عليه ، ونكت عليه كذلك الحافظ ابن حجر واختصره الإمام النووي وعكف عليه علماء الحديث شرحاً وتعقباً واعتراضاً وانتصاراً .

فمما فيه مسئلة تعقبها واعترض عليها جملة من حفاظ الحديث وعلمائه ألا وهي قوله : إن من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان . اهـ . فسد بذلك باب التصحيح على أهل زمانه ومن بعدهم وهو ما رده كثير من المحدثين فقال النووي في التقريب : (الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته) اهـ .

وقال العراقي في التقييد والإيضاح : (ما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً) . اهـ . ثم عدّ منهم ابن القطان وضياء الدين المقدسي وزكي الدين عبد العظيم المنذري وشرف الدين الدمياطي وتقي الدين السبكي وكل منهم صحح حديثاً أو أكثر لم يسبق إلى تصحيحه .

قال العراقي : (ولم يزل ذلك دأب من بلغ الأهلية منهم إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منهم وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئاً فأنكر عليه تصحيحه) اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر : (قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه) وناقش أقوال المعترضين وعبارة ابن الصلاح ومما قاله (ثم ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورده من المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح وقبول ما ليس بصحيح فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة تمنع من الحكم بصحته ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان) قال : (والعجب منه كيف يدعي تعميم الخلل في

جمع الأسانيد المتأخرة ثم يقبل تصحيح المتقدم وذلك التصحيح إنما يتصل للمتأخر بالإسناد الذي يدعي فيه الخلل ، فإن كان ذلك الخلل مانعاً من الحكم بصحة الإسناد فهو مانع من الحكم بقبول ذلك التصحيح وإن كان لا يؤثر في الإسناد في مثل ذلك لشهرة الكتاب كما يرشد إليه كلامه فكذلك لا يؤثر في الإسناد المعين الذي يتصل به رواية ذلك الكتاب إلى مؤلفه وينحصر النظر في مثل أسانيد ذلك المصنف منه فصاعداً) اهـ .

وقد بنى كثيرون ممن اعترضوا على ابن الصلاح كلامهم على أنه منع التصحيح الحديث في زمانه وما بعده لذاته أو لغيره ، غير أن دار الكتب الظاهرية تحوي مخطوطاً رقمه/خمسة آلاف وثمانمائة وستة وتسعين (٥٨٩٦) منسوباً للحافظ السيوطي يذهب فيه إلى أنه لا مخالفة بين ابن الصلاح وبين من صحح في عصره أو بعده من الحفاظ سماه (التنقيح في مسئلة التصحيح) . وقبل أن نشرع في نقل عبارته نُقَدِّمُ بترجمةٍ موجزةٍ للحافظ السيوطي :

إسمه ونسبه : هو عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الأسيوطي . ولقبه جلال الدين[1] .

مولده ونشأته : ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة في مدينة أسيوط من صعيد مصر . ونشأ يتيماً تحت وصاية ابن الهمام الحنفي وغيره .

مذهبه ودراسته وشيوخه وعلومه : كان شافعي المذهب كأبيه ، حفظ القرآن وهو ابن ثمان سنوات ثم حفظ العمدة والمنهاج الفقهي والمنهاج

(١) الضوء اللامع ٤/٦٥ ، ٧٠ ، شذرات الذهب ٨/٥١ ، الكواكب السائرة ١/٢٢٦ ، النور السافر ص/٥٤ ، البدر الطالع ١/٣٢٨ .

الأصولي وألفية ابن مالك . واشتغل بالعلم سنة أربع وستين وثمانمائة وسمع من الشيوخ في فنون كثيرة فأخذ الفقه عن السراج البلقيني وولده علم الدين والفرائض عن شهاب الدين الشارمساحي ولازم في العربية والحديث تقي الدين الشمني ومحيي الدين محمد بن سليمان الرومي وأخذ عنه أيضاً التفسير والأصول . وأخذ أيضاً عن الجلال المحلي والبرهان البقاعي والزين العقبي وغيرهم .

وأجيز بالإفتاء والتدريس وعقد مجالس إملاء الحديث .

ورحل إلى الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب وبلاد التكرور وإلى المحلة ودمياط والفيوم وحج وشرب ماء زمزم لأمور منها أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر العسقلاني .

وقد بلغ بعض تلامذته بشيوخه أحداً وخمسين ومائة . وله معجم كبير بأسماء شيوخه سماه « حاطب ليل وجارف سيل » .

وكان السيوطي صاحب فنون كثيرة وعلوم متعددة من تفسير وحديث وفقه ونحو ومعاني وبديع وغيرها ، وأما الحساب فكان عسراً عليه وفيه قال : (إذا نظرت في مسئلة تتعلق به فكأني أحاول جبلاً أحمله) . وكان موهوباً في الحفظ ذكر أنه يحفظ مائتي ألف حديث ، وقد بلغ درجة الحافظ في الحديث إلا أنه متساهل .

عرف بالقناعة والعبادة والبعد عن عطايا الأمراء والملوك وقد أهدى له السلطان الغوري خصياً وألف دينار فرد الألف وأخذ الخصي فأعتقه وجعله خادماً في الحجرة النبوية بالمدينة المنورة وقال لقاصد السلطان (لا تعد فتأتينا بهدية قط) .

علاقته بمشايخ عصره : تحزب كثير منهم ، فريقان ، فريق يحبه ويجله

ويذب عنه وفريق يذمه ويتعقب كلامه وسيرته ويطعن فيه وكثر بين الفريقين الخصام والكلام ، وهذا أمر متوقع بالنسبة لمن هو في شهرة السيوطي .

مؤلفاته[١] : ألف السيوطي في فنون كثيرة حتى قال تلميذه الداودي المالكي إن مؤلفاته زادت على خمسمائة مؤلف وذكر غيره أنها بلغت ستمائة وذلك بعد تأليف حسن المحاضرة ، ومنها ما هو كبير في مجلد ومنها ما هو صغير في أوراق أو ورقة !

موته : توفي السيوطي سحر ليلة الجمعة تاسع عشر من شهر جمادى الأولى من سنة إحدى عشرة وتسعمائة بعد مرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر ، ودفن بحوش قوصون خارج باب القرافة بالقاهرة وعملت والدته على قبره بناءً لطيفاً .

وقد ترجم له الشعراني في ذيل طبقاته والغزي في الكواكب السائرة والعيدروس في النور السافر وعبد الغني النابلسي في رحلته « الحقيقة والمجاز » عند ذكره لجامع قوصون وأبو العباس الفاسي وغيرهم ، وقد ترجم لنفسه في حسن المحاضرة من كتبه[٢] . رحمه الله تعالى وغفر له .

---

(١) إن مؤلفات المؤلف كثيرة فاقتصرنا على ذكر عددها خوفاً من الإطالة .

(٢) في مقدمة طبعة « تدريب الراوي » ترجمة واسعة للسيوطي جمعها عبد الوهاب عبد اللطيف فليراجعها من أراد الزيادة .

كتاب التنقيح في مسألة التصحيح

للجلال السيوطي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ذكر الشيخ تقي الدين بن الصلاح أن باب التصحيح انسد
في هذه الأزمان وخالفه النووي وكل من جاء بعده من الحفاظ إلى الحافظ ابن حجر فاعترضوا على ابن
الصلاح في مقالته وجوزوا التصحيح وأنه لا ينقطع ذلك ولا يمتنع من له أهلية ذلك ثم منهم من رد كلام
ابن الصلاح بأنه لا سلف له فيما قاله ومنهم من رده بأنه مبني على القول بجواز خلو العصر عن مجتهد وهو
قول ساقط مردود ومنهم من رده بأن أهل الحديث في عصر ابن الصلاح ومن بعده لم يزالوا مستمرين
على التصحيح فصححوا أحاديث لم يتقدمهم إلى تصحيحها أحد كأبي الحسن بن القطان والضياء المقدسي
وابن المواق والزكي المنذري والشرف الدمياطي والجمال المزي والتقي السبكي وغيرهم وأطال ابن
حجر في نكتيه المناقشة مع ابن الصلاح في ذلك والتحقيق عندي أنه لا اعتراض على ابن الصلاح
ولا مخالفة بينه وبين من صحح في عصره أو بعده وتقرير ذلك أن التصحيح قسمان صحيح لذاته وصحيح لغيره
كما هو مقرر في كتاب ابن الصلاح وغيره والذي منعه ابن الصلاح إنما هو القسم الأول دون
الثاني كما تعطيه عبارته وذلك أنه يتعلق في جزء من الأجزاء حديث بسنده من طريق واحد لم تتعدد
طرقه ويكون ظاهر ذلك الإسناد الصحة لاتصاله وثقة رجاله فيريد الإنسان أن يحكم على هذا
الحديث لذاته بالصحة بمجرد هذا الظاهر ولم يوجد لأحد من أئمة الحديث الحكم عليه بالصحة
فهذا ممنوع قطعا لأن مجرد ذلك لا يكتفى به في الحكم بالصحة بل لا بد من فقد الشذوذ ونفي العلة
والوقوف على ذلك الآن متعذر بل متعسر لأن الاطلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة
المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي صلى الله عليه وسلم فكان الواحد منهم تكون شيوخه
التابعين وأتباع التابعين أو الطبقة الرابعة فكان الوقوف إذ ذاك على العلل متيسرا للحافظ
العارف وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد وتعذر الوقوف على العلل إلا
بالنقل من الكتب المصنفة في العلل فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثا بسند واحد
ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته لاحتمال أن يكون له علة
خفية لم نطلع عليها لتعذر الإحاطة بالعلل في هذه الأزمان وأما القسم الثاني فهذا لا يمنعه
ابن الصلاح ولا غيره وعليه يحمل صنيع من كان في عصره ومن جاء بعده فإني استقريت ما صححه
هؤلاء فوجدته من قسم الصحيح لغيره لا لذاته وهذا فعل أئمة المحدثين قاطبة ومواده أما في الحسن

المعروف

طرق

طرق أخرى يثبت بمجموعها الحكم بصحته ويكون صحيحاً لغيره لا لذاته فهؤلاء المصححون بهذه الطريقة
فصححوا الأحاديث التي صححوها بتعدد طرقه عملاً بالقاعدة المذكورة فهم في ذلك تابعون للأئمة
فيما أسلفوه وعاملون بما وضعوا به فلا يثبت أنهم شانا فاه ولا خالفوه وبهذا انحلت المسألة وعلم
أنه لا تخالف بين قول ابن الصلاح وبين عمل الأئمة عصره ومن بعده وأن الفريقين لم يتواردا
على محل واحد فإن ابن الصلاح مانع من التصحيح لذاته وهؤلاء مجوزون التصحيح لغيره وابن الصلاح
لا يمنع ذلك كما وقع ونحو السؤال من جهة بحث وهو مطلب للمهم فريضة على كل متكلم فأجاب النووي
في فتاويه بنحو ما قدمته وحال الله تلميذه الذي حكم بصحته لتعدد طرقه أي وقفت له على خمسين
طريقاً حكمت بصحته لكن من القسم الثاني وهو الصحيح لغيره ولم يتيسر لي أني حكمت بصحة حديث
لم أسبق إلى تصحيحه سواء لا لذاته ولا لغيره والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

بسم الله الرحمٰن . ربِّ يَسِّرْ .

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . ذكر الشيخ تقي الدين بن الصلاح أن باب التصحيح أنسد في هذه الأزمان وخالفه النووي(1) وكل من جاء بعده من الحفاظ إلى الحافظ ابن حجر فاعترضوا على ابن الصلاح في مقالته وجوزوا التصحيح وأنه لا ينقطع ذلك ولا يمتنع ممن له أهلية ذلك ، ثم منهم من رد كلام ابن الصلاح بأنه لا سلف له فيما قاله ومنهم من رده بأن أهل الحديث في عصر ابن الصلاح ومَنْ بعده لم يزالوا مستمرين على التصحيح فصححوا أحاديث لم يتقدمهم إلى تصحيحها أحد كأبي الحسن بن القطان والضياء المقدسي(2) وابن المواق(3) والزكي المنذري(4) والشرف الدمياطي(5) والجمال المزي(6) والتقي السبكي(7) وغيرهم ، وأطال الحافظ العراقي والحافظ ابن حجر في نكتيهما المناقشة مع ابن الصلاح في ذلك والتحقيق عندي أنه لا اعتراض على ابن الصلاح ولا مخالفة بينه وبين من صحح في عصره أو بعده وتقرير ذلك أن الصحيح

---

(1) أنظر ما نقله النووي في التقريب ص/٢٤ ما نصه : قال الشيخ تقي الدين : لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان ، والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته .

(2) راجع ترجمته في فوات الوفيات ٣/٤٢٦ ، تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٥ .

(3) هو عبد الله بن المواق المغربي المتوفى سنة ٨٩٧ هـ . معجم المؤلفين ٦/١٥٧ .

(4) هو عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ راجع ترجمته في : شذرات الذهب ٥/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، فوات الوفيات ١/٢٩٦ .

(5) هو عبد المؤمن الدمياطي شرف الدين المتوفى سنة ٧٠٥ هـ راجع ترجمته في طبقات الشافعية ٦/١٣٣ ـ ١٤٠ ، الدرر الكامنة ٢/٤١٧ ـ ٤١٨ .

(6) هو يوسف بن عبد الرحمٰن المزي جمال الدين المتوفى سنة ٧٤٢ هـ راجع ترجمته في الدرر الكامنة ٤/٤٧٥ ـ ٤٦١ .

(7) هو علي بن عبد الكافي السبكي تقي الدين المتوفى سنة ٧٥٦ هـ . راجع ترجمته في : طبقات الشافعية ٦/١٤٦ ـ ٢٢٧ ، الدرر الكامنة ٧/٦٣ ـ ٧١ .

قسمان. صحيح لذاته وصحيح لغيره كما هو مقرر في كتاب ابن الصلاح وغيره ، والذي منعه ابن الصلاح إنما هو القسم الأول دون الثاني كما تعطيه عبارته وذلك أن يوجد في جزء من الأجزاء حديث بسند من طريق واحد لم تتعدد طرقه ويكون ظاهر ذلك الإسناد الصحة لاتصاله وثقة رجاله فيريد الإنسان أن يحكم على هذا الحديث لذاته بالصحة لمجرد هذا الظاهر ولم يوجد لأحد من أئمة الحديث الحكم عليه بالصحة فهذا ممنوع قطعاً لأن مجرد ذلك لا يكتفي به في الحكم بالصحة بل لا بد من فقد الشذوذ وذي العلة ، والوقوف على ذلك الآن متعسر بل متعذر لأن الإطلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي ﷺ فكان الواحد منهم تكون شيوخه التابعين أو أتباع التابعين أو الطبقة الرابعة فكان الوقوف إذ ذاك على العلل متيسراً للحافظ العارف ، وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد وتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثاً بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته لاحتمال أن يكون له علة خفية لم يطلع عليها لتعذر الإحاطة بالعلل في هذه الأزمان .

وأما القسم الثاني فهذا لا يمنعه ابن الصلاح ولا غيره وعليه يحمل صنع من كان في عصره ومن جاء بعده فإني استقريت ما صححه هؤلاء فوجدته من قسم الصحيح لغيره لا لذاته ، وقد أعطى أئمة المحدثين قاعدة وهو أنه : إذا وجد للحسن طريق آخر يشبهه حكم بصحته ويكون صحيحاً لغيره لا لذاته فعمل هؤلاء المصححون بهذه القاعدة فصححوا الأحاديث التي صححوها لتعدد طرقها عملاً بالقاعدة المذكورة فهم في ذلك تابعون للأئمة فيما أصّلوه وعاملون بما أوصوا به فلا ينسب إليهم منافاة ولا مخالفة ، وبهذا انجلت المسئلة وعلم أنه لا مخالفة بين قول ابن الصلاح وبين فعل أهل عصره ومن بعده وأن الفرقين لم يتواردا على محل واحد بل ابن الصلاح مانع